مقابلة

ميرنا الشدياق

مذكرة توثّق إنتهاكات القانون الدولي منذ 7 تشرين العميد عوّاد: لعدم بقاء العدالة الدوليّة رهينة المكيالين

تحت عنوان "مذكرة العدالة"، فند المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام انتهاكات القانون الدولي الانساني منذ بداية الحرب على غزة في 7 تشرين الاول 2023، لتكون الدراسة القانونية الاولى التي تتناول هذا الموضوع، وهي مبنية على اسس علمية قانونية موضوعية محايدة ومستقلة

عقدت في جنيف ندوة علمية عن "القانون الدولي الانساني: الخلافات حول القواعد وحلول المشكلات الناشئة في الحرب"، نظمها معهد جنيف للقانون الدولي، شارك فيها من لبنان رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام العميد الدكتور علي عواد الذي تحدث عن "العدالة الدولية والسلام بين الميثاق والعنف"، وهو الذي وضع "مذكرة العدالة" ووجهها الى مرجعيات دولية عدة.

في المذكرة مطالبة باحقاق العدالة الدولية مما سيثبت انها ليست رهينة المصالح والكيل بمكيالين، وخصوصا ان الجدال الكبير اليوم يحتدم حول جدوى القانون الدولي وابرز آليات اجهزة الامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وحول مدى عدالة النظام القانوني العالمي لصالح تطبيق العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الانسان، مع ما يحمله ذلك من ضرورة معالجة التحديات حول مدى توافر الضمانات اللازمة لاستقلالية الاجهزة القضائية الدولية وحيادها وبعدها عن التأثيرات والتسييس .

في المذكرة تأكيد على "ان اثر النزاعات المسلحة في العالم يكون اكثر خطورة عند انتهاك القانون الدولي الانساني. ان تفاقم ظواهر العنف المفرط في العالم يفرض على المجتمع الدولي ان يبذل جهودا تضمن ما يلي:

أ- تطبيق القانون من الرئيس المدني او القائد العسكري وفق مضمون المادة 87 من البروتوكول الاضافي الاول 1977 لاتفاقات جنيف 1949.

ب- احترام حقوق الانسان .

ج- كشف الانتهاكات وتحقيق العدالة الجنائية الدولية.

د- ردع مرتكبي جرائم الحرب وضد الانسانية والابادة الجماعية لدى الطرفين المتنازعين وفق اختصاصات مجلس الامن والمحكمة الجنائية الدولية التي نشأت من اجل الحفاظ على الامن والسلم الدوليين. يجب عدم الافلات من القصاص".

وتشدد على ان "بقاء مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الانساني من دون مساءلة وعقاب هو امر غير اخلاقي بل مخز ومدمر، وعلى المجتمع الدولي ان يواجه هذا الامر بمحاكمات عادلة. ونؤكد لكم انه لن ننجح في وضع حد للعنف ولظاهرة الافلات من القصاص وصولا الى السلام الانساني الا في تطبيق ثلاث :

1- العدالة الجنائية الدولية.

2- الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.

3- اعلان جنيف الدولي لثقافة الحوار الانساني 2015".

"بعيدا عن السياسة واجنداتها المتصارعة" تأكيد في نص المذكرة على انه "بصورة علمية قانونية موضوعية محايدة ان هذه الانتهاكات - غير المسبوقة في التاريخ - هي افظع من انتهاك جسيم للقانون الدولي الانساني، وسيكون لها تداعيات مدمرة على الامن والسلم الدوليين اذا بقيت من دون محاسبة، اذ انه حتى الحرب لها حدود كما كتبنا وقلنا لكل العالم منذ عقود".

وفيها تشديد على "ان القانون الدولي الانساني هو اهم عولمة انسانية بعد الاديان السماوية، هو روح قبل ان يكون مضمونا ماديا قضائيا جنائيا دوليا، ان عدم محاسبة المرتكبين ستسقط هذه الروح في العالم كله وليس في فلسطين او جنوب لبنان فقط، عندها تكمن الخطورة بأن العالم سيسير الى دمار انساني شامل. 190 دولة وقعت على الاتفاقات والبروتوكولات المكونة للقانون الدولي الانساني، فاذا لم تتم المحاكمة والمحاسبة نؤكد لكم اننا - نحن وكثيرون من الخبراء - سنقوم باهمال مؤلفاتنا حول هذا القانون وتعليق تدريسه في الجامعات والمعاهد العسكرية والامنية، لأن العنف المفرط سيعم النزاعات الدولية القادمة وستسير الانسانية الى انهيار شامل".

في الخلاصة ان "كل تلك المخالفات الجسيمة كانت موضع ادانة من المجتمع الدولي ومنظماته الانسانية. ان استهداف الفئات المحمية بصورة متعمدة ينتهك قواعد القانون الدولي الانساني في جرائم يعاقب عليها القانون الدولي الجزائي. لكن كان هذا القانون بقي حبرا على ورق تحت عيون الشرعية الدولية".

تقترح المذكرة الآتي:

1- العنف هو الملجأ الوحيد للعقل القاصر، والعقول دون ثقافة حوار تبقى قاصرة وملجأها العنف الظالم. لذلك يجب تطبيق اعلان جنيف الدولي لثقافة الحوار الانساني 2015، فالسلام يبدأ من العقول، وفي العقول فقط يبدأ السلام.

2- العدالة هي طريق السلام وفي العدالة فقط يبدأ السلام. يجب تطبيق ميثاق الامم المتحدة قبل احتضاره، وتطبيق النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية قبل موته.

3- العالم يسير نحو دمار انساني شامل، يجب تطبيق القانون الدولي الانساني قبل ان يتم استبداله بقوة العنف المفرط".

وخلصت الى "ان كل المخالفات الجسيمة كانت موضع ادانة من المجتمع الدولي ومنظماته الانسانية. ان استهداف الفئات المحمية بصورة متعمدة ينتهك قواعد القانون الدولي الانساني في جرائم يعاقب عليها القانون الدولي الجزائي. لكن هذا القانون بقي حبرا على ورق تحت عيون الشرعية الدولية".

رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام العميد الدكتور علي عواد.

لكن هذا القانون بقي حبرا على ورق تحت عيون الشرعية الدولية".

في الدراسة اشارة الى ان "اثر النزاعات المسلحة يكون اكثر خطورة عند انتهاك احكام هذا القانون، مما يقتضي كشف الانتهاكات وتحقيق العدالة الجنائية الدولية لدى اطراف النزاع للحفاظ على الامن والسلم الدوليين". في هذا السياق اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام العميد الدكتور علي عواد الذي تحدث عن اهداف هذه المذكرة وعن مكامن الضعف في النظام الدولي.

■ ما هي اهدافكم من وضع هذه المذكرة؟

□ السبب الاساسي لوضع هذه المذكرة هو ان يعلم العالم كله بانتهاكات القانون الدولي الانساني في غزة وجنوب لبنان، وهي اول وثيقة قانونية حيادية موضوعية مستقلة حول هذا الموضوع. وقد اعددنا هذه المذكرة حتى يتم تنفيذها بجدية دولية وبمكيال واحد من دون تسييس، اذ ان قول الحق القانوني امام شرعية دولية صامتة عاجزة هو امر مهم جدا في نظرنا.

■ الى من وجهتم هذه المذكرة؟

□ في 7 تشرين الثاني 2023 وجهنا المذكرة الى الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، المفوض السامي لحقوق الانسان فولكر تورك، ورئيس مجلس حقوق الانسان فاكلاك باليك. وقد تسلمها السيد غوتيريش في 8 تشرين الثاني، وبعدها بمدة بدأت تصريحاته تصدر نسخة طبق الاصل عن الصفحة الثامنة من المذكرة. وتم ارسالها ايضا الى رئيس القمة العربية - الاسلامية ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ال سعود لاطلاعه عليها وترجمتها تنفيذيا، ونأمل ذلك على الرغم من صعوبة الواقع. ان تلك المرجعيات المذكورة اعلاه تداولت مضمونها بجدية وباهتمام، بعد ان تبين لها انها المذكرة الحقوقية الاولى الوحيدة التي تناولت ببعد علمي قانوني حيادي هذا الموضوع. كما تم ارسال المذكرة الى الامين العام للجامعة العربية احمد ابوالغيط، كذلك الى كل المسؤولين الحكوميين اللبنانيين من دون استثناء وكل النواب ومرجعياتهم السياسية، والى كل رؤساء المرجعيات الدينية اللبنانية والى السفراء الخمسة المعنيين بالوضع اللبناني. كان عملا وطنيا ودوليا استثنائيا، وهو الوحيد والاول حتى اليوم في الاطار الحقوقي العلمي الموضوعي الحيادي المستقل، والجميع اشاد باستقلاليتها وحيادها القانوني.

■ ما هو جدوى القانون الدولي في ظل ما جرى وما يجري في العالم من حروب ونزاعات؟

□ ان انتظام القانون في العلاقات الدولية لا يبحث في اسباب النزاع اذا كانت مشروعة ام لا، وانما يبحث سلوك اطراف النزاع وفق القانون الدولي العام الذي يكرسه ميثاق الامم المتحدة (الميثاق)، وبالتالي لا بد من تطبيق احكامه لتفادي العنف وحماية المدنيين وبناء السلام، وان شن الحروب خارج الميثاق يؤدي الى فوضى عالمية. لذا على المجتمع الدولي تنفيذ الاحكام المتعلقة بمسؤوليات الرئيس المدني والقائد العسكري خصوصا تلك الواردة في المواد 35 و86 و87 من البروتوكولين الاضافيين 1977، والمواد 51 و52 و131 و146 من اتفاقات جنيف الاربعة لعام 1949.

■ ما هو سبب اهتزاز السلام العالمي في ظل وجود وثائق مهمة في تاريخ القانون الدولي؟

□ ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو احد ابرز الوثائق المهمة في تاريخ القانون الدولي، لكن اعتماده من دون قوة ملزمة سبب اهتزاز السلام في العالم لسببين اساسيين هما: اولا بقاؤه حبرا على ورق وتطبيقه بمكاييل وتسييس، وثانيا غياب الحوار في مواجهة النزاعات، وبالتالي من واجب المجتمع الدولي المنكفئ اعتبار "حق الحوار" في صلب حقوق الانسان وفق احكام "اعلان جنيف الدولي لثقافة الحوار الانساني 2015".

■ ما هي مكامن الضعف في نظام الامم المتحدة؟

□ ان اهم مكامن الضعف في نظام الامم المتحدة هو في جهازه الردعي العاجز والمكبل. فالعدالة الجنائية الدولية هي روح قبل ان تكون مضمونا ماديا حقوقيا دوليا، والعنف المفرط يتفاقم اليوم في العالم بسبب عدم محاسبة المرتكبين، الامر الذي سيسقط هذه الروح في العالم كله، وستكون المجتمعات البشرية امام خيارين: الميثاق والعدالة والسلام، واما الحروب والعنف الهمجي واحتضار القيم الانسانية.